تقرير

غاصب المختار
jornalist.70@gmail.com

يصادف 9 كانون الثاني من هذا العام انتخاب قائد الجيش العماد جوزف عون رئيسا للجمهورية اللبنانية، بعد شغور في سدة الرئاسة استمر اكثر عامين. انتخب بغالبية نيابية وازنة وتأييد من 99 نائبا، فيما اقترع 9 نواب بأوراق بيض و13 بورقة "السيادة والدستور"، بعدما حصل على 71 صوتا في الدورة الاولى

سنة من عهد الرئيس عون: أبرز الإنجازات ومكمن العقبات إنفتاح على العالم ومسعى لإرساء الاستقرار

في الدورة الثانية من الانتخاب انضم 30 نائبا من احزاب وقوى مختلفة الى انتخاب الرئيس عون، بعدما نال اكثرية 71 صوتا، وذلك منعا لاستمرار الشغور الرئاسي، ولتسهيل انطلاقة عجلة المؤسسات الدستورية باكتمال عقد رأس السلطة التنفيذية.

جوزف عون هو الرئيس الرابع عشر للجمهورية، وخامس قائد جيش في تاريخ لبنان، يصل الى سدة الرئاسة والرابع تواليا.

ما ان اعلن انتخاب العماد عون رئيسا حتى عمت الاحتفالات انحاء البلاد لا سيما في بلدة العيشية مسقط رأسه في جنوب لبنان، حيث عقدت حلقات دبكة على وقع التصفيق وعزف الموسيقى، كما رفعت صوره في كل انحاء البلدة.

لم يأت انتخاب الرئيس عون بتفاهم داخلي فقط، بل بدعم خارجي من دول عدة، على رأسها الولايات المتحدة، وارتفعت أسهم قائد الجيش الرئاسية عقب اتفاق لوقف لإطلاق النار بين اسرائيل وحزب الله بعد مواجهة بينهما استمرت نحو عام. وذلك نظرا لحسن ادائه خلال توليه قيادة الجيش فترة الحرب والبقاء على مسافة واحدة من كل الاطراف، ودعم التوجهات الوطنية فترة العدوان، وتمكين وحدات الجيش في الحدود من الصمود على الرغم من تكبدها عددا من الشهداء والجرحى.

فور اعلان النتائج، ادى عون اليمين الدستورية رئيسا للبلاد، وقال خلال تلاوة خطاب القسم: "اليوم تبدأ مرحلة جديدة من تاريخ لبنان، اعاهدكم أن اكون الخادم الاول للحفاظ على الميثاق ووثيقة الوفاق الوطني، وان امارس صلاحيات رئيس الجمهورية كاملة كحكم عادل بين المؤسسات... لقد وصلنا الى ساعة الحقيقة ونحن في ازمة حكم يفترض فيها تغيير الاداء السياسي والاقتصادي، لبنان بقي كما هو رغم الحروب والتفجيرات وسوء ادارة ازماتنا. واذا اردنا ان نبني وطنا علينا ان نكون جميعا تحت سقف القانون، لا تدخل في القضاء والمخافر، ولا محسوبيات، ولا حصانات لمجرم أو فاسد".

داخليا، شدد الرئيس عون في خطاب القسم، على انه "لم يأت ليعمل في السياسة بل لبناء دولة تقوم على العدالة والمساواة"، معربا عن امله بأن "يتم تشكيل الحكومة في أسرع وقت ممكن لنبدأ بناء جسور الثقة مع الخارج". وقال: "لدينا فرص كبيرة خصوصا ان دول العالم بدأت الكلام على مؤتمرات لصالح لبنان، وعلينا ان نستعين بمساعدة الخارج لا أن نستقوي به على الداخل، فلا فضل لطائفة على اخرى او شخص على آخر".

قدم الرئيس عون في خطاب القسم الكثير من التعهدات، وبعد الخطاب عمل على تثبيت الوضع في لبنان وبناء مؤسسات الدولة وتقويتها ومكافحة الفساد فيها، حيث تم فتح ملفات كثيرة من ملفات الفساد في عدد من المؤسسات الرسمية. لكنه واجه تحديات كبيرة، أبرزها في السنة الاولى تفاقم الازمة الاقتصادية والسياسية، اضافة الى الحاجة الى اصلاحات شاملة في مختلف القطاعات.

بعد شهر على انتخاب الرئيس عون، ابصرت حكومة عهده الاولى النور في 8 شباط الماضي، وتألفت من 24 وزيرا برئاسة القاضي نواف سلام، حيث تبنت بيانا وزاريا مستمدا من خطاب القسم وتتضمن معظم التعهدات التي اعلنها رئيس الجمهورية، وبعض التعهدات الخاصة برئيس الحكومة. كما استطاع الرئيس بعد تشكيل حكومة الرئيس نواف سلام ومعها، ان يحقق انجازات استثنائية في سرعة قياسية خلال الأشهر الستة الاولى من العهد، منها التعيينات العسكرية والادارية في الوزارات وفي مصرف لبنان المركزي والهيئات الناظمة للطيران والاتصالات والكهرباء ومجلس الانماء الاعمار وهيئات ومؤسسات رسمية اخرى، وتعثرت قليلا بعض المحاولات لا سيما في الاصلاح المالي نتيجة تأخر اقرارها في الحكومة اولا ومن ثم في المجلس النيابي، الى ان تم اقرار قوانين الاصلاح القضائي والمالي، وبقي قانون سد الفجوة المالية الذي شهد تجاذبا حادا بين الحكومة والمصرف المركزي والمصارف الخاصة.

بالسرعة القياسية ذاتها، اعاد الرئيس عون لبنان الى شبكة العلاقات العربية والدولية عبر زيارات مكثفة لعدد من الدول العربية والأجنبية، حيث وقع أو أشرف على توقيع عدد من الاتفاقيات مع هذه الدول. كذلك شارك في اجتماعات الجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة والقى كلمة لبنان.

ثم شارك رئيس الجمهورية في القمة العربية الطارئة التي عقدت في القاهرة في 4 آذار الفائت، مثبتا موقفا لبنانيا مستمدا من مبادئ وتعهدات عربية "منذ مبادرة بيروت للسلام سنة 2002، حتى اعلان الرياض".

الزيارة الدولية الابرز الى لبنان، كانت زيارة قداسة البابا لاوون الرابع عشر في مطلع شهر كانون الاول الماضي والتي استمرت ثلاثة ايام، حيث حظيت باهتمام محلي وعالمي مهم وواسع، نظرا الى المواقف الروحية والسياسية التي أطلقها قداسته وبخاصة في اليوم الاخير من الزيارة، اذ ركز فيها على موضوع السلام في لبنان والمنطقة.

لعل التحدي الاصعب والاقسى الذي واجه العهد الرئاسي كان الوضع المتفجر في منطقة الجنوب، نتيجة استمرار الاعتداءات الاسرائيلية وعدم التزام قوات الاحتلال باتفاقية وقف الاعمال العدائية التي تم توقيعها قبل انتخابه ايام حكومة الرئيس نجيب ميقاتي لتصريف الاعمال. فسعى الى تثبيت وقف إطلاق النار باتصالات ولقاءات وزيارات للدول المعنية، المشاركة في لجنة الاشراف على وقف إطلاق النار لا سيما فرنسا والولايات المتحدة الاميركية، وخلال استقباله عشرات الوفود العربية والاجنبية التي زارت لبنان ومنها الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش.

2026

من أبرز التعهدات التي ميزت بداية العهد الرئاسي، الالتزام بحصر السلاح في يد الدولة اللبنانية والاسراع في تحقيق ذلك، مع التعويل على ما قاله رئيس الجمهورية لتطبيق القرار 1701 وحصر السلاح في يد الدولة، حيث أكد ان "الجيش يقوم بواجبه جنوب نهر الليطاني، وفكك انفاقا وصادر اسلحة من دون اعتراض حزب الله، لكنه لم ينتشر في كامل الجنوب لوجود مواقع للاحتلال". وكشف ان "الحوار في شأن حصرية السلاح سيكون ثنائيا بين رئاسة الجمهورية وحزب الله، وان قرار حصر السلاح في يد الدولة اتخذ، وتنفيذه يكون بالحوار وبعيدا من القوة".

وتمكن الجيش اللبناني من خلال خطة جمع السلاح وانهاء المظاهر العسكرية في منطقة جنوب نهر الليطاني والانتشار في القرى الجنوبية الحدودية، من تنفيذ أكثر من 80 في المئة من بنود خطته. فيما بقيت المناطق والنقاط التي يحتلها الجيش الاسرائيلي عائقا امام استكمال الانتشار وتنفيذ كامل المهمة، قبل الانتقال الى المرحلة الثانية من الخطة شمال نهر الليطاني وفي البقاع ومناطق اخرى تحتوي على بنى عسكرية.

وتحقيقا لتعهده بجلب الاستقرار الى الجنوب ولبنان كله، عمل الرئيس عون على تفعيل عمل لجنة الاشراف على وقف إطلاق النار من خلال اتصالات مكثفة مع الاميركيين والفرنسيين، ومن ثم تعيين السفير السبق في واشنطن سيمون كرم عضوا سياسيا ديبلوماسيا في لجنة الاشراف، الى جانب ممثل سياسي لإسرائيل. حضر كرم اول اجتماعاتها فور تعيينه في مقر القوات الدولية في الناقورة، وهو امر اثار ارتياح الدول المعنية التي تعهدت بالضغط الاقصى على اسرائيل لوقف اعتداءاتها، تمهيدا لتسهيل التفاوض حول خطوات تطبيق وقف الاعمال العدائية والقرار 1701، فيما عبّر بيان للسفارة الاميركية حيال الاجتماع عن الارتياح الدولي.

كذلك اولى الرئيس عون والحكومة اهتماما ملحوظا بترتيب العلاقات مع سوريا بعد تغيير النظام فيها، وتمكن بفضل مسعى المملكة العربية السعودية انهاء الاقتتال عند الحدود الشرقية، حيث أجرى لقاءات مع الرئيس الانتقالي السوري احمد الشرع، وزارت وفود رسمية وزارية لبنانية دمشق ومنها زيارة قام بها رئيس الحكومة نواف سلام، فيما استقبل لبنان وفودا وزارية سورية. تركزت المحادثات الرسمية في الجولتين على مواضيع عدة: تثبيت الامن والاستقرار على الحدود، تبادل السجناء، البحث في مصير المفقودين، ترسيم الحدود البرية، وينتظر ان تنتهي هذه الخطوات في اتفاقات امنية وقضائية بين البلدين.

بالتوازي مع ترتيب العلاقة مع سوريا، نجح العهد والحكومة في مكافحة تجارة المخدرات والتهريب عبر الحدود السورية وفي الداخل ومنه الى دول عربية واجنبية، وتم تفكيك عشرات معامل تصنيع المخدرات والقضاء على أكبر العصابات واخطرها. كما اهتم بتفعيل العودة الطوعية للنازحين السوريين في إشراف المديرية العامة للامن العام والوزارات المعنية والمنظمات الدولية، وافادت ارقام هذه المنظمات عن عودة نحو 400 ألف نازح خلال اشهر عدة من بدء عملية العودة الطوعية.

> **انجازات استثنائية بسرعة قياسية خلال الاشهر الستة الاولى**